واشنطن تبحث عن هدف جديد يلبي ثلاثة شروط استعدادا للإنتخابات

21-2-2005

ولقد كان كارل روف - مسئول حملة بوش - واضحا جدا : إنه لن يكون ممكنا للجمهوريين الدخول في الحملة ببرنامج اجتماعي واقتصادي، ولو تمكنا من جعل الأمن القومي موضوعا لنصف الحملة، إذن سنكون قادرين على الفوز لأن الناس - كما تعرفون - يلتفون حول السلطة إذا ما أحسوا بالخوف والفزع

بقلم نعوم تشومسكي

بوسعنا أن نكون على يقين من شيء واحد وهو أن الأسباب التي يتم التذرع بها لتبرير السياسات الأميركية الأخيرة في العراق ليست هي الأسباب الحقيقية. نعرف ذلك لأن تلك الأسباب متناقضة داخلياً. إذ يأتي بوش وباول ليؤكدا في هذا اليوم أن "القضية الوحيدة" هي نزع أسلحة العراق، وفي اليوم التالي يقولان إنه لا يهم نزع أسلحة العراق لأنهما سيجتاحان العراق في جميع الأحوال.

وبعد ذلك بقليل يقولان إذا ترك صدام ومجموعته العراق حينئذ ستكون المشكلة قد حلت. وفي اليوم الذي يليه في قمة جزر الآزور عندما أطلقوا الإنذار الأخير إلى الأمم المتحدة، قالا إنه حتى لو خرج صدام وحكومته من العراق، فإنهم سيهاجمونه في كل الأحوال.

أعتقد ان الدوافع الحقيقية ليست معقدة أو صعبة على الفهم. ففي المقام الأول، هناك مصلحة على المدى البعيد في تلك المنطقة. وهذا لا يوضح اللحظة المختارة للعدوان لكنه يعيننا على إدراك المصلحة الأساسية التي تبرره.

أشير إلى أن العراق يمتلك ثاني احتياط للنفط في العالم، وفي هذا السياق، فإن السيطرة على النفط العراقي وتثبيت قواعد عسكرية أميركية في العراق كفيلان بوضع الولايات المتحدة في موقع أقوى بكثير حتى من موقعها الراهن وذلك من أجل السيطرة على نظام الطاقة العالمي. هذا مهم بحد ذاته لتعزيز السيطرة العالمية وينبغي أن تضاف له الأرباح التي تأتي من الهيمنة. ومن المحتمل أن الولايات المتحدة لا تحاول الحصول على مدخل على النفط العراقي، وربما تنوي أن تستخدم لنفسها الموارد المضمونة أكثر في الأحواض النفطية الأطلسية الجزء الغربي من الكرة الأرضية وإفريقيا الغربية.

ومع ذلك، فإن السيطرة على المصادر العالمية للنفط كان مبدأ رئيسيا في السياسة الخارجية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية والعراق له دلالة خاصة في هذا الإطار، بحيث يشكل مصلحة استراتيجية على المدى البعيد. بيد أنه لا يفسر اللحظة المختارة للعدوان.

إذا أردنا فهم اللحظة أو الفرصة للعدوان، لابد من تذكر أنه في سبتمبر 2002 بدأت حملة جماهيرية دعائية لصالح الحرب. وقبل هذا التاريخ كان النظام العراقي مُنتقدا بشكل لاذع لكن لم يتشكل مشروع لتسخين حمى حربية بين السكان الأميركيين. لهذا بالذات علينا أن نسأل أنفسنا عن الشيء الإضافي الذي حدث بعد سبتمبر 2002. حدث شيئان مهمان. الأول كان افتتاح الحملة الخاصة بالانتخابات التشريعية لنصف المدة الرئاسية لجورج بوش. ولقد كان كارل روف - مسئول حملته - واضحا جدا بشرح ذلك: إنه لن يكون ممكنا للجمهوريين الدخول في الحملة ببرنامج تكون بؤرته مركزة حول مواضيع اجتماعية واقتصادية. والدافع وراء ذلك يكمن في أن إدارة بوش كانت تمارس سياسات مضرة بالنسبة للجزء الأعظم من السكان ومفيدة فقط بالنسبة للمجموعة الضيقة من كبرى الشركات والقطاعات الفاسدة المرتبطة بالسلطة. هذا

الدافع كان كافيا، وذلك لأنه لا يمكن مواجهة الناخبين باقتراحات ذات طابع اجتماعي أو اقتصادي. كما قالها روف، لو تمكنا من جعل الأمن القومي موضوعا لنصف الحملة، إذن سنكون قادرين على الفوز لأن الناس - كما تعرفون - يلتفون حول السلطة إذا ما أحسوا بالفزع. وهذا الميل هو "الطبيعة الثانية" الحقيقية للقيادة الأمركية الحالية.

هؤلاء الناس قادوا البلد منذ الثمانينيات ببرامج سياسية اجتماعية غير شعبية لكنهم مستعدون دائما للضغط على زر ترويع الجماهير مرات ومرات. ومع أن الأمثلة المستخدمة تتنوع، "التهديدات" يمكن أن تكون نيكاراغوا أو غرانادا أو الجريمة أو عدم الأمان في المدن وغيره، لكنها جميعا تركز على عدم الأمان للمواطنين الأمركيين. كما حدد روف أيضا أن استراتيجية مماثلة ستكون ضرورية للانتخابات الرئاسية المستقبلية.

يريدون القيام بكل ما سبق ليس فقط لمجرد البقاء في مناصبهم، بل لأنهم يريدون إضفاء طابع مؤسسي، في الوسط الإجتماعي، على برنامج حكومي رجعي للغاية يسمح لهم بالغاء أي أثر لسياسة اجتماعية ديمقراطية على طراز "العهد الجديد" محولين البلاد إلى مجتمع ليس ديمقراطيا وليس مسالما، ومسيطرا عليه بالكامل تقريبا من قبل فئة رأسمالية مركزية وقوية بشكل كبير. وهذا يستلزم على سبيل المثال، اقتطاعا من الميزانية العامة في الصحة والضمان الإجتماعي وربما في التعليم، وفي الوقت نفسه زيادة هائلة لسلطة الدولة.

هذه المجموعات المسيطرة ليست محافظة، فلقد قادت البلاد إلى التسبب بعجز مالي هائل بفضل أكبر زيادة في الإنفاق الإتحادي خلال السنوات العشرين الأخيرة وإلى الإقتطاعات الضريبية الأسطورية لصالح الأغنياء وما يرغبون به بالضبط هو إضفاء صبغة مؤسسية على هذا المشروع. ما يبحثون عنه إذن هو إخفاق مالي حكومي يجعل من المستحيل على الحكومة استمرار تمويل البرامج الإجتماعية. فهم يعرفون أنهم لا يستطيعون مواجهة انتخابات معلنين أنهم يريدون تدمير البرامج المذكورة الخاصة بالمساعدة الشعبية، لكنهم قادرون على رفع أيديهم بيأس والقول: "ماذا بوسعنا أن نفعل، إذا كنا لا نملك المال!" وذلك بعد أن يعمقوا هذا الوضع من خلال التخفيضات الضريبية الكبيرة المقدمة للأغنياء والزيادة الكبيرة في النفقات العسكرية (بما في ذلك صناعات "التكنولوجيا العالمية") وفي برامج أخرى لصالح الشركات الكبيرة والأغنياء. إن هذه الحملة النصفية، التي بدأت في سبتمبر 2002، أقنعت بشكل سريع للغاية السواد الأعظم من الأميركيين بأن العراق كان يمثل تهديدا دخطيرا لأمن الولايات المتحدة وحتى أنه كان مسئولاً عن اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر. رغم أنه لا توجد ذرة من الحقيقة في كل هذا. لكن الناس يؤمنون حتى الآن بهذه القصص وتلك المواقف مرتبطة بالتزام قوي تجاه الحرب، وذلك يمكن فهمه جيدا، إذا اعتقد الناس بوجود عدو ينوي تدميرهم وأنه قد هاجمهم فعلا، فالإحتمال الأكبر هو أن يقبلوا الذهاب الى الحرب.

وإذا نظرت إلى وسائل الإعلام هذه الأيام، تكتشف فيها جنديا يقول: "إننا هنا للثأر، تعرفون، لأنهم نسفوا مركز التجارة العالمي أو لأنهم هاجمونا" أو شيء مماثل، إن هذه الاعتقادات لا تخص إلا الولايات المتحدة حصرا، أريد القول أن لا أحد في العالم يؤمن بشيء من هذا، ليسوا قليلين أولئك الناس في الكويت أو إيران الذين يحقدون على صدام حسين، لكنهم لا يخشونه لأنهم يعلمون أن العراق يمثل البلد الأضعف في المنطقة.

وفي الأحوال جميعها، عملت أو قامت حملة الانتخابات في نصف المدة بوظيفتها بشكل رائع مرعبة الناس حتى جعلتهم يقبلون بالحرب رغم وجود الكثير من المعارضة ضد الخيار الحربي. إذن، كان هذا العنصر الثاني الذي يفسر اللحظة المختارة للإعتداء.

وفي النهاية، كان هناك عنصر ثالث، ربما أهم من العناصر السابقة، فلقد أعلنت الحكومة في سبتمبر 2002 الإستراتيجية الجديدة للأمن القومي، ومع أنها ليست إجراء لا سابق له من حيث جوهرها، لكنها تكون كذلك ما دامت صياغة رسمية لسياسة الدولة.

فما تم الإعلان عنه خلال هذه الوثيقة، هو أن الولايات المتحدة سيتعين عليها تدمير نظام القانون الدولي بمجمله ورسالة الأمم المتحدة وأن الولايات المتحدة ستتصدى لحرب عدوانية - سنسميها "استباقية"- في أية لحظة وأي مكان يبدو لها مناسبا وأننا سنحكم العالم بالقوة. فضلا عن ذلك سوف نتأكد من عدم وجود أي تحد لهيمنتنا، لأننا متفوقون بشكل ساحق في الموضوع العسكري إلى درجة يمكننا ببساطة القضاء على أي تحد لصدارتنا.

أحدث هذا الإعلان قشعريرة في جميع أنحاء العالم وهز النخبة الدبلوماسية الأميركية. أي أن الأمر لا يتعلق بأن أشياء مثل هذه لم تكن قد سمعت مطلقا في الماضي، لكنها لم تكن قد صيغت أبدا كسياسة رسمية للولايات المتحدة. أشك بأنه لابد لنا من العودة حتى زمن هتلر لايجاد تجانس مع هذا الوضع.

الآن، عندما يقترح أحد ما معايير جديدة وسياسات جديدة للسلوك العالمي عليه توضيحه وعليه التأكد من أن الناس يفهمون ما يريد قوله. بالإضافة إلى أنه ينبغي عليه إيجاد ما سماه مؤرخ في جامعة هارفرد "الحرب النموذجية"، حرب مثالية تثبت أننا نفعل حقا ذلك الذي نقوله. من أجل ذلك من الضرورة بمكان الإعتماد على هدف أو ضحية ملائمة يجب أن تجمع عدة صفات مميزة.

فلا بد في المقام الأول من أن يكون هدفا لا حول له ولا قوة بشكل كامل. إذ أن أحدا لن يختار مهاجمة هدف قادر على الدفاع عن نفسه، الأمر الذي يعدَ تهورا، والعراق تنطبق عليه هذه المتطلبات بالتمام والكمال بحكم أنه أضعف بلد في المنطقة ودمرته العقوبات وهو منزوع السلاح تقريبا.

بالإضافة إلى ذلك فقد تقصت الولايات المتحدة كل بوصة من الأرض العراقية بواسطة الأقمار الاصطناعية وتحليق طائرات التجسس وهذا يعني أن العراق ضعيف إلى الحد الأقصى ويتفق مع الشرط الأول.

وفي المقام الثاني ينبغي أن يكون هدفا مهما وقيما. بمعنى آخر، يجب أن يكون بلدا يستحق عناء السيطرة على موارده وثرواته. العراق أيضا يلبي هذا الشرط الثاني. فكما أشرت سابقا يمثل العراق ثاني أكبر منتج للنفط في العالم وبالتالي هو نموذج تام وحالة مثالية لهذه الحرب النموذجية التي سيكون هدفها تحذير العالم من أن هذا ما نحن مستعدون لفعله في أية لحظة نختارها. لدينا القوة، وكنا قد أعلنا أن هدفنا هو الهيمنة بالقوة وأن أي تحد لسيطرتنا ليس مقبولا. لقد أثبتنا لكم أن ذلك هو الذي نقترح فعله ونحن مستعدون للذي يليه إذن سوف نتصدى لعمليتنا المقبلة. أمام سلسلة الشروط هذه تبدو الحرب وكأنها اختيار عقلاني جدا لتأثيرات إخضاع بعض المباديء للتجربة. إذاً ما هو هدفهم المقبل؟ فحسب هذا الفهم يبدو أن الولايات المتحدة لن تتوقف طويلا في العراق. وهم أوضحوا ذلك تماما. إنهم يحتاجون إلى شيء للانتخابات الرئاسية المقبلة وبالتالي سوف يستمرون في مغامراتهم الحربية. هكذا حدث أثناء سنوات حكمهم في الاثنتي عشرة سنة 1980 ـ 1992 وهكذا سوف يحدث حتى يحققوا إضفاء صبغة مؤسسية على السياسات الإجتماعية مدار البحث وترتيب نظام عالمي متطابق مع خططهم.

لابد للهدف الثاني من أن يجمع شروطا مماثلة للشروط السابقة المشار اليها. يجب أن يكون قيما بما يكفي ولا حول ولا قوة له كي تتم مهاجمته، وهناك بعض الخيارات فسوريا تشكل هدفا محتملا وفي هذه الحالة ستكون "اسرائيل" سعيدة بالمشاركة.

وإذا كانت اسرائيل كيانا صغيرا فإنها من ناحية قوتها هي قاعدة عسكرية حقيقية وأكيدة للولايات المتحدة، فلديها قوة عسكرية هائلة تضم مئات الرؤوس الحربية النووية (وربما بعض أنواع الأسلحة الكيماوية والبيولوجية) وقواتها الجوية والبرية أكبر وأكثر تقدما من قوات أي من البلدان التي تشكل جزءا من حلف الناتو. والولايات المتحدة تقف وراء كل ذلك الجهاز العسكري الضخم.

وعليه، تشكل سوريا احتمالا وإيران هي خيار آخر رغم أنها أصعب، لأنها بلد أكثر تعقيدا بالنسبة للهيمنة والسيطرة. ومع ذلك هناك سبب للإعتقاد بأنه خلال عام أو عامين قد وُجدت جهود موجهة لمحاولة تخريب إيران وتقسيمها إلى مجموعات داخلية لا يمكن التوفيق بينها. هذه المبادرات تم تنظيمها إلى حد كبير انطلاقا من قواعد أمريكية في المحافظات الشرقية من تركيا، حيث انطلقت أيضا طلعات طيران استكشاف ومراقبة فوق الحدود الإيرانية.
الخيار الثالث الذي لا يمكن اعتباره ضئيلا هو منطقة الانديز. فالأمر يتعلق بمنطقة تملك موارد كثيرة وهي خارج السيطرة في بلدان مثل كولومبيا وفنزويلا وربما الإكوادور. توجد قواعد عسكرية أمريكية تحيط بالمنطقة كلها وقوات الولايات المتحدة أصبحت متمركزة هناك حيث السيطرة على أمريكا اللاتينية لها أهمية فائقة طبعا وخاصة إذا أخذنا بعين الإعتبار التطورات الحاصلة في فنزويلا وكولومبيا والاكوادور والبرازيل وبوليفيا. فمن الواضح أن هيمنة الولايات المتحدة هناك تتعرض للتهديد وهذا لا يمكن السكوت عليه ولا سيما في منطقة قريبة وحيوية بسبب غنى مواردها الطبيعية، وعليه فإن هذا هو الإحتمال الثالث.
وقد كان لهذه الحرب وقع كبير على الحريات في الولايات المتحدة. لقد وصل الأمر إلى حد الطلب من أصحاب المكتبات وبالقانون تقديم كشوف بأسماء الذين يطلبون كتب "تفيد المخربين". هذه الانتهاكات تحصل على قدم وساق، لكني أعتقد أنها ليست متصلة بشكل محدد مع الحرب على العراق. وأسمح لنفسي بتكرار أن إدارة بوش ليست مكونة من محافظين وإنما من رجال دولة مسيطرين ورجعيين. وهؤلاء يريدون دولة قوية جدا أو ضخمة وعنيفة وأن تعزز من طاعة وخضوع المواطنين للحكومة ويوجد فيهم نوع من روح شبه فاشية كستارة خلفية ولذلك راحوا يحاولون تقويض الحقوق المدنية بشتى السبل. هذا هو أحد أهدافهم على المدى البعيد، وعليهم إنجازه على وجه السرعة لأنه في الولايات المتحدة يوجد تقليد قوي جدا لحماية حقوق الإنسان. والمراقبة التي يمارسونها على المكتبات هي خطوة في ذلك الإتجاه. كما أنهم طالبوا أيضا بحق الحكومة في اعتقال أي مواطن أمريكي بدون اتهامات وبحرمانه من الإتصال بالمحامين أو بعائلته وإبقائه معتقلا. وعلى أساس هذا قاموا بنشر بعض المقالات لأساتذة في القانون تتناول القوانين التي يشعرون بأنها تحقرهم. وهذا لم يتعد حتى الآن مرحلة التخطيط ويتضمن اقتراحات سوف يسمح للنيابة العامة على سبيل المثال بنزع المواطنة الأميركية من أي فرد مشتبه به بأنه متورط في أعمال يمكن أن تلحق الضرر بأي شكل بمصالح الولايات المتحدة.
لقد قال بروفيسور في الحقوق من جامعة نيويورك أن هذه الادارة سوف تحاول بشكل حتمي وبكل إمكانياتها تقويض أو اقتطاع الحقوق المدنية للمواطنين إلى حد كبير، وأعتقد من حيث المبدأ أنها في سبيلها لتحقيق ذلك وهذا متوافق مع سياسات رجال الدولة الرجعيين الخاصة بهم، والتي لها تجلياتها في الحياة الدولية والإقتصادية والحياة الاجتماعية وفي الحياة السياسية أيضا.

للعودة للأعلى